زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي بين التّجريح والتّوثيق

زين بن محمد بن حسين العيدروس*

الملخص

الاعتماد في الكلام عن رواة الحديث النبوي على كتب الرواة والرجال المُختصرة فقط منهج لا تقبله الأمانة العلمية المتينة التي تتطلب بذل قُصارى الجهد والتنقيب والبحث الشديد؛ ليصل الباحث إلى نتيجة مُقنعة، ذات براهين وحجج رصينة . فلذا جاء البحث عن الراوي، زَافِر بن سُلَيْمَان الْإِيَادِي، بين التجريح والتوثيق، وقد أمعنتُ النظر فيه، ورجعتُ لأصول كتب الرجال، فرأيتُ أنه من الجدير أن أجمع كلام جهابذة علم الرجال، وما يُؤديه النظر والتأمّل التام مع النظر لمروياته ؛ لأخرجَ بحُكم عادِلٍ، ونتيجة مشفوعة بأدلة. ومن أهم أهداف الكتابة في زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي بين التجريح والتوثيق: الوصول إلى نتيجة علميّة عادلة في الحكم على الراوي في زَافِر من غير تقليد، والاطلاع على آراء أهل الحديث قديمًا وحديثاً، جرحاً وتعديلاً في الراوي زَافِر. وقد اخترت الموضوع: لعدم إفراد هذا الراوي بالكلام عليه جرحًا وتعديلًا، واقتصار بعض أهل الحديث في الحكم على الراوي زَافِر ومروياته على المختصرات من كتب التراجم والجرح والتعديل، مّما أدى إلى تضعيفه، وقد جاء البحث في تمهيد، ومبحثين، وفي كل مبحث مطلبان، وعرضت أقوال أهل الجرح والتعديل في زافر، ونصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها تُرجّح تحسينه، وناقشت قول الحافظ ابن حجر وبعض المعاصرين في زافِر، وذكرتُ في الخاتمة النتائج والتوصيات، ومن النتائج: ضرورة معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي الواحد. الحَاكِمُ من أهل الجرح والتعديل يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده ، فله أجرٌ واحدٌ. زافر بن سليمان . رحمه الله تعالى . قد وثقه جماعة من أهل الحديث منهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود، والدارقطني، وأبو حاتم الرازي، وأبو يعلى الخليلي، وغيرهم، وهو الرأي الأقرب، وتكلّم فيه جماعة منهم: ابن حِبّان، وابن عَدِي، والسّاجي ، ومع قولهم فيه إلّا أنه يُعتبر بحديثه عندهم ، ويقبل في الشواهد والمتابعات.

الكلمات المفتاحية: التوثيق، التّجريح، الرواة، الرجال.

الحمد لله رب العالمين، يرفع من يشاء ويخفض من يشاء، صان سُنّة نبيّه من الأهواء، وهيأ لدينه حُماة أدلّاء، فله الحمد أن بعث إلينا سيدنا محمداً بالرسالة، وعلّمنا بعد العِمَاية، واختار الله له رجالاً، ساروا دُعاة مُشاة ورُكبانا، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن سار على دربهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد كثر في الآونة الأخيرة الاعتماد في الكلام عن رواة الحديث النبوي على كتب الرواة والرجال المُختصرة؛ لضعف الهمم، وتقليداً للآخرين في الحُكم على الرُواة والأحاديث، ولَعمري إنّ في ذلك تضييع للسُنّة وتقصير في البحث، وهذا منهج لا تقبله الأمانة العلمية المتينة، والتي تتطلب بذل قُصارى الجهد والتنقيب والبحث الشديد؛ ليصل الباحث إلى نتيجة مُقنعة، ذات براهين وحجج رصينة.

وقد رأيتُ عند بحثي في حديث: (إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَاهَةً مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الأَرْضِ صُرِفَتْ عَنْ عُمَّارِ الْمَسَاجِدِ) [1]، من ضعّفه بسبب أحد رُواته وهو: زَافِر بْن سُلَيْمَان . رحمه الله . دون أن ينقل كلام من وثّقه أو عدّله، وهذا لا يقتضيه الإنصاف، ثم أمعنتُ النظر فيه، ورجعتُ لأصول كتب الرجال، فرأيتُ أن الراوي قد ظُلم، والظلم ظلمات ! فرأيتُ أنه من الجدير أن أجمع كلام جهابذة علم الرجال، وما يُؤديه النظر والتأمّل التام مع النظر لمروياته؛

• أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية ــ كلية الآداب ــ جامعة حضرموت.

لأخرج بحكم عادل، ونتيجة مشفوعة بأدلة.

ومن أهم أهداف الكتابة في زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي بين التجريح والتوثيق ما يأتي:

1- الوصول إلى نتيجة علميّة عادلة في الحكم على الراوي زَافِر بْن سُلَيْمَان . رحمه الله . من غير تقليد، بأدلّةٍ منهجية صحيحة؛ تطبيقيا لقواعد الجرح والتعديل.

2- الاطلاع على آراء أهل الحديث قديمًا وحديثاً جرحاً وتعديلاً في الراوي زَافِر بْن سُلَيْمَان.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

1- عدم إفراد هذا الراوي زَافِر بْن سُلَيْمَان بالكلام عليه جرحًا وتعديلًا، وإنما كلمات متفرّقة في كتب تراجم الرُواة والرجال.

2- اقتصار بعض أهل الحديث في الحكم على الراوي زَافِر ومروياته على المختصرات من كتب التراجم والجرح والتعديل، مّما أدى إلى تضعيفه، فحصل له ظلم ورد لمروياته على سبيل التفرد برواياتها.

الدراسات السابقة:

لم أجد . حسب اطلاعي وعلمي . فيما وقفتُ عليه مَنْ كتَبَ في التراجم والرُواة والأجزاء الحديثيّة مَنْ أفردَ الراوي زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي . رحمه الله .، وجمع الكلام فيه جرحًا وتعديلًا.

وقد رتّبتُ هذا البحث في مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وفي كل مبحث مطلبان، وخاتمة، فيما يأتي:

التمهيد: التعريف بزَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي.

المبحث الأول: أقوال أهل الجرح والتعديل في زافر، ونصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها تُرجّح تحسينه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال أهل الجرح والتعديل في زافِر.

المطلب الثاني: نصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها زافِر ترجّح تحسين حديثه.

المبحث الثاني: مناقشة قول الحافظ ابن حجر في زافِر، والتعقيب على تضعيف الأستاذ الألباني لزافر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مناقشة قول الحافظ ابن حجر في زافِر.

المطلب الثاني: التعقيب على تضعيف الأستاذ الألباني لزافر.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

التعريف بزَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي

زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي:

زَافِر بْن سُلَيْمَان الْإِيَادِي، كنيته أَبُو سُلَيْمَان، وهو الَذي يُقَال لَهُ: القُوهُسْتَاني بضم القاف والهاء وسكون المهملة . أبو اليمان الفقيه، سكن الرَّي ثم بغداد، وولي قضاء سجستان، كَانَ أَصله من قُوهُسْتَان، وولِد بالكوفَة، ثُمّ انْتقل إِلَى بغداد ثُمَّ صار إلى الرّي وَأَقَام بِهَا.

شيوخه: روى عن: ليث بن أَبِي سليم، وإسرائيل، وسفيان الثوري، ومالك ابن أَنَس، وشعبة بْن الحجاج، وورقاء بْن عُمَر، وعبد الملك بْن جريج، وعبد العزيز بْن أَبِي رواد وجماعة.

تلاميذه : وروى عنه: يعلى بن عُبَيْد، وعبيد اللَّه بْن مُوسَى، والحسين بن عَلِيّ الجعفي،

وخلَف بن تميم، وعبد الله بن الجراح، ومحمد بن مقاتل الْمَرْوَزِيّ، وعلي بن مسلم الطُوس، وإسماعيل بن موسى السُدي، ومحمد بن حُميد، وسمِع منه بِبَغْدَادَ أَبُو النَّضْر هاشم بْن الْقَاسِم، ومحمد بن بكّار بْن الرّيان، ويحيى بْن مَعين، والحسن ابن عرفة [2].

وقد أثنى عليه الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني . رحمه الله . وقال عنه: وهو إِمَامٌ بلا مُدافَعةٍ في وقْته[3].

وكان يزور أهل الصلاح والزهد ويتعلّم منهم كالْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ . رحمه الله . ، فعن يحيى بن أيوب قال: دخلت مع زافر بن سليمان على الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ بالكوفة فإذا الْفُضَيْل وشيخ معه – قال: فدخل زافر وَأَقْعَدَنِي على الباب – قال زافر: فجعل الفضيل ينظرُ إليَّ، ثم قال: يا أبا سليمان، هؤلاء أصحابُ الحديث ليس شيء أحبَّ إليهم من قُرْبِ الإسناد، ألا أخبرك بإسناد لا شك فيه، رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، عن الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [4]، قرأ الآية، فأنا وأنت يا أبا سُليمان من الناس، قال: (ثم غُشِيَ عليه، وعلى الشيخ، وجعل زافِر ينظر إليهما، قال: ثم تَحَرَّكَ الْفُضَيْل فخرج زافر وخرجتُ معه، والشيخ مَغْشِيٌّ عليه) [5].

وقد عدّه الحافظ ابن حجر من الطبقة التاسعة، وهم: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، ووفاتهم بعد المائتين [6].

المبحث الأول

أقوال أهل الجرح والتعديل[7] في زافر، ونصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها تُرجّح تحسينه

المطلب الأول:

أقوال أهل الجرح والتعديل في زَافِر:

وثّقه أحمد، وابن معين، وقال البخاري: كَانَ يكون بِالريّ عِنْده مَرَاسِيل الحَدِيث وَوهم وَهُوَ يكْتب حَدِيثه. وقال أبو داود: ثقة صالح. وقال ابن حبان: يَرْوِي عَن شُعْبَة وَمَالِك كثير الغلط، واسع الوهم، على صدْقٍ فيه، يُعتبر به، وقال الدارقطني: ثقة. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي[8].

وقال ابن عَدِي: وكان أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه، ويكتب حديثه مع ضعفه.

وكلام ابن عدي هذا: وكان أحاديثه مقلوبة ... الخ مع قوله عنه أيضاً: وهو صَدُوقٌ، ونقل عن يَحْيى بْنِ مَعِين قوله: هو صَاحِبُ حَدِيثٍ. ثم روى عنه حديث: (إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَاهَةً مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الأَرْضِ صُرِفَتْ عَنْ عُمَّارِ الْمَسَاجِدِ) [9].

وروى ابن أبي حاتم الرازي توثيقة عن أحمد وابن معين ووالده ، فروى بسنده عن : (عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ، قال: سمعتُ أبي يقول: زافر ثقة رأيتُه. حدثنا عبد الرحمن أنا أبو

بكر بن أبى خيثمة فيما كتب إليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: زافر بن سليمان ثقة.

سمعتُ أبي . أي: أبي حاتم . يقول: زافر بن سليمان محلّه الصِدق) [10]. وكفى بتوثيق أبي حاتم الرازي حجة وتوثيقاً.

وجاء في سؤلات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين[11] ما نصّه : (سمعتُ يحيى يقول: «زافر بن سليمان خراساني يُنسب إلى سجِسْتان»، فقلتُ ليحيى: كيف حديثه؟ قال: «لم يكن به بأس، قد حملنا عنه، يروي عن مسلم، وعن الأصبغ، وعن أبي سنان الصغير» ، يعني: زافرًا)، قوله: لم يكن به بأس . هذه صيغة توثيق عند ابن معين كما لا يخفى، وقد نقل توثيقه صراحة الدوري عن ابن معين كما في تاريخ ابن معين رواية الدوري في موضعين، جاء فيه: سمعت يحيى يقول: زافر بن سليمان ثقة[12].

وكفى بتوثيق ابن معين حجّة، وقد حمَلَ عنه الحديث وسمِعَ منه، فهو أدرى بحاله ممّن لم يرو عنه، فكيف نقبل تضعيفه أو تليينه ممّن لم يعرف حاله، ولم يسمع منه حديثاً واحداً مباشرة؟ بل بينه أكثر من قرن من الزمن!

وأعجب من هذا من يكتفي بقول كتب الرجال المختصرة ! كالتقريب والخلاصة !! فهذه طريقة من لم يعرف طريق التحقيق ولا طريقة أهل التدقيق في الكلام على الرجال، ومعرفة العلل وأحوال الرواة .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل .رحمه الله . : سمعتُ أبي يقول: **زافر ثقة ثقة** ، قد رأيتُه[13].

وتكرار لفظ الثقة يُعدّ أعلى من التوثيق مرّة واحدة، قال الحافظ العراقي . رحمه الله . : (زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال درجة قبل هذه هي أرفع منها، وهي أن يكرّر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى، إما باللفظ بعينه كقولهم: ثقة ثقة أو مع مخالفة اللفظ الأول كقولهم: ثقة ثبت أو ثبت حجة أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح؛ لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لابد أن يكون له مزيّة على الكلام الخالي عن التأكيد) [14].

وفي كتاب بَحر الدّم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمد بمـدْحٍ أو ذمٍّ: (زافـر بـن سـليمان الايـادي، الفريابي: وثقه أحمد) [15].

وقال الحافظ مغلطاي . رحمه الله . (المتوفى: 762هـ): ولمّا ذكره . أي زافر . ابن خلفون في «الثقات» قال: هو عندي في «الطبقة الثالثة» من المحدثين[16].

المطلب الثاني:

نصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها زافر ترجّح تحسين حديثه:

وهذه نصوص ونماذج تطبيقيّة لأحاديث رواها زافر بن سليمان ترجّح تحسين حديث زافر :

1- ترجم **الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني** . رحمه الله . (المتوفى: 446هـ) لزافر، وأثنى عليه، ووصفه بإمام أهل زمانه بلا مدافع، وسياق كلامه هذا في ترجمته، بعد أن أسند حديثاً من طريقه، فقال .رحمه الله . : (زافر بن سليمان القُهُستاني سمع مالكا، والثوري، وشعبة، روى عنه عبيد بن

موسى بالكوفة مع **جلالته** حديثا واحدا، وروى عنه يحيى بن المغيرة، و محمد بن حميد، وعبد الله بن الجراح القهستاني:

– حدثنا محمد بن إسحاق الكيْساني، حدثنا أبي، وعلي بن إبراهيم القطان، قالا: حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا يحيى بن المغيرة، حدثنا **زافر بن سليمان، حدثنا سفيان الثوري،** عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ : **(التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ)** هذا لم يروه في الدنيا من حديث سفيان عن أبي الزبير غير زافر، ولا عنه إلا ابن المغيرة، ولا عن يحيى، إلا أبو حاتم، **وهو إمام بلا مدافعة في وقته، وهذا الحديث ممّا كان يضِنُّ به.** حدثناه عبد الرحمن بن محمد بن خيران الشيباني بهمذان حدثنا الحسين بن إسماعيل الضبي ببغداد، حدثنا أبو حاتم الرازي فذكر مثله سواء) [17].

2– وصحّح إسناد حديث فيه زافر **الحافظ البوصيري** الكناني . رحمه الله . (ت840هـ)، فقال بعد حديث أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه برقم (3057): (حدثنا إسمعيل بن توبة حدثنا **زافر بن سليمان عن أبي سنان** عن عمرو بن مرة عن مرة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ . وهو على ناقته المخضرمة بعرفات: (أتدرون أيّ يوم هذا وأي شهر هذا وأي بلد هذا؟ قالوا: هذا بلد حرام وشهر حرام ويوم حرام، قال: ألا وإن أموالكم ودماءكم عليكم حرام كحرمة شهركم هذا في بلدكم هذا في يومكم هذا... الحديث بطوله) : **هذا إسناد صحيح)** [18] ، وهذا يدل على توثيقِه لزافر.

والحديث صححه الأستاذ الألباني أيضاً . مع تضعيفه لزافر كما يرى هو، وسيأتي كلامه . كما في صحيحه وضعيفه على سنن ابن ماجة[19]، ولم يقل: حسن لغيره؛ لشواهده الكثيرة والصحيحة، ولكنه أطلق التصحيح، وهذا غير مَرضيّ عند أهل الصِنْعة الحديثية.

3. صحح الإمام **الحاكم النيسابوري** . رحمه الله . حديثاً برقم (7921) فيه زافر، **ووافقه الذهبي** . رحمهما الله تعالى . ، قال الإمام الحاكم:

(حدثنا محمد بن سعيد المذكر الرازي، ثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، ثنا عيسى بن صبيح، حدثنا **زافر بن سليمان، عن محمد بن عيينة،** عن أبي حازم، قال مرة: عن ابن عمر، وقال مرة: عن سهل بن سعد، قال: جاء جبريل . عليه السلام . إلى النبي ﷺ، فَقَالَ: **(يَا مُحَمَّدُ، عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ، وَأَحْبِبْ مَنْ أَحْبَبْتَ فَإِنَّكَ مَفَارِقُهُ، وَاعْمَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَجْزِيٌّ بِهِ)**، ثُمَّ قَالَ: (يَا مُحَمَّدُ شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُ اللَّيْلِ وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ)، **هذا حديث صحيح الإسناد** ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث محمد بن حميد، عن زافر، عن أبي زرعة، عن شيخ ثقة الشك وتلك الرواية عن سهل بن سعد بلا شك فيه . **قال الحافظ الذهبي . رحمه الله .: صحيح)** [20].

4– وقال الحافظ **الهيثمي** . رحمه الله . بعد حديث جبريل . عليه السلام . : (يا محمد عش ما

شئت؛ فإنك ميّت)**: زافر بن سليمان، وثّقه أحمد وابن معين وأبو داود، وتكلّم فيه ابن عدي وابن حبان بما لا يضرُّ**[21].، وسيأتي قوله أيضاً في حديث احتلام أنس رضي الله عنه: **(وفيه زفر . كذا والأصح زافر . بن سليمان، وهو ثقة، وفيه ضعف لا يضر، وبقية رجاله ثقات)** [22]

5- وحسّن الحافظ **المنذري** . رحمه الله . حديث جبريل . عليه السلام . السابق: (يا محمد عش ما شئت؛ فإنك ميّت) [23]، وفي سنده زافر، جاء من طريق : زافر بن سليمان عن محمد بن عُيينة عن أبي حازم عن سهل بن سعد . قال المنذري بعده : (رواه الطبراني في الأوسط **بإسناد حسن)** [24].

6- قال **الحافظ السيوطي** . رحمه الله . عند حديث: سهْل بن سعد جَاء جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِي ﷺ، فَقَالَ لَهُ: (يَا مُحَمَّدُ عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ وَأَحْبِبْ مَنْ شِئْتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ .. الحديث): (قلتُ: أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عيسى بن صبيح عن زافر وصححه، وقال الحافظ ابن حجر في أماليه: تفرد بهذا زافر وماله طريق غيره وهو شيخ بصري، صدوق سيء الحفظ، كثير الوهم، والراوي عنه محمد بن حميد فيه مقال لكنه توبع. قال: وقد اختلف فيه نظر حافظين فسلكا فيه طريقين متقابلين، فصححه الحاكم في المستدرك، ووهّاه ابن الجوزي فأخرجه في الموضوعات، واتهم به محمد أو زافر أو محمد توبع، وزافر لم يتهم بالكذب، والصواب: أنه لا يحكم عليه بالوضع ولا له بالصحة ولو توبع لكان حسنا انتهى.

وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق محمد بن حميد الرازي عن عيسى بن صبيح عن **زافر بن سليمان** عن محمد بن عيينة عن أبي حازم، قال مرة: عن ابن عمرو، قال مرة : عن سهل بن سعد .

ثم أخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي في مسنده عن الحسن بن أبي جعفر عن الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله قال لي جبريل : (يا محمد عش ما شئت فإنك ميّت وأحبب من شئت؛ فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه)، ثم قال البيهقي: وروى ذلك من حديث أهل البيت انتهى.

ووجدتُ لمحمد بن حميد متابعاً آخر فأخرجه الشيرازي في الألقاب إسماعيل بن توبة عن زافر به، وحديث أهل البيت أشار إليه البيهقي أخرجه أبو نعيم في الحلية: حدثنا القاضي أبو بكر محمد بن عمر بن سلم حدثنا محمد بن الحسن بن حفص وعلي بن الوليد قالا: حدثنا علي بن حفص بن عمر حدثنا الحسن بن الحسين بن زيد عن علي عن أبيه عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي قال : قال رسول الله : قال لي جبريل عليه السلام : (يا محمد أحبب من شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه، وعش ما شئت فإنك ميت)، قال رسول الله ﷺ : (لقد أوجز لي جبريل في

الخطبة) . والله أعلم) [25].

7- قال العلامة **ابن عراق الكناني** رحمه الله . (المتوفى: 963هـ) بعد حديث جبريل السابق: (وفيه زافر بن سليمان لا يتابع على عامة ما يرويه عنه محمد بن حميد الرازي (تُعقّب) بأن البيهقي أخرجه في الشعب من هذا الطريق وأخرجه الحاكم في المستدرك طريق عيسى بن صبيح عن زافر وقال الحافظ ابن حجر في أماليه تفرد به زافر وهو شيخ بصري صدوق سيىء الحفظ كثير الوهم، والراوي عنه محمد بن حميد فيه مقال لكنه توبع. قال: وقد اختلف فيه نظر حافظين فسلكا فيه طرفين متقابلين، صححه الحاكم في مستدركه، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات واتهم به محمدا أو زافرا، ومحمد توبع وزافر لم يتهم بالكذب، والصواب: أنه لا صحيح ولا موضوع، ولو توبع زافر لكان حسنا، انتهى. وقد حكم بحسنه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ، قلتُ . القائل **ابن عراق** .: **وكذا الحافظ العراقي في جزئه الذي رد فيه على الصغاني في أحاديث من الشهاب والنجم زعم أنها موضوعة فقال هذا حديث حسن،** وفيه محمد بن حميد وزافر ومحمد بن عيينة مُتكلم فيه، وابن حميد وزافر وثقهما أحمد بن حنبل وحيي بن معين وغير واحد، ومحمد بن عيينة أخو سفيان، وثقه العجلي وابن حبان، وقد تابع محمد بن حميد إسماعيل بن توبة وهو ثقة، رواه الشيراري في الألقاب. انتهى . والله أعلم .، وجاء صدره من حديث جابر أخرجه البيهقي في الشعب، ومن حديث علي، أشار إليه البيهقي وأخرجه أبو نعيم في الحيلة) [26].

8- وقال **الحافظ الزبيدي** . رحمه الله . (المتوفى: 1205هـ) بعد تخريجه لحديث جبريل السابق: **(وزافر بن سليمان من رجال الترمذي وابن ماجة و ثقة جماعة** وقال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وشيخه محمد بن عيينة أخو سفيان، قال أبو حاتم: لا يحتج به له مناكير، **وقد صحح الحاكم اسناده،** لا سيما وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس، أما حديث أبي هريرة رواه العقيلي والخطيب وابن عساكر بسند ضعيف بلفظ: (شرفُ المؤمنِ صلاته بالليل وعزّه استغناؤه عمّا في أيدي الناس)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فأخطأ) [27].

فانظر. رحمك الله . إلى تصحيح الحاكم . أي: حكمه بأنه صحيح لذاته . لحديث زافر، وتحسين الحافظ المنذري والعراقي حديثه، وحكمهما بالتحسين هو لذاته وليس لغيره؛ لتقوية ما ذهب إليه من وثقه كما يفهم من سياق كلامهم، وموافقة ابن عراق والزبيدي لهما، بينما يرى الحافظ ابن حجر كما هو رأيه في زافر كما في التقريب وغيره أنه صدوق كثير الأوهام، ولكنه يرى أنه لو اعتضد بمتابع كان حسنا أي لغيره .

التعقيب على الأستاذ الألباني لوصفه للحاكم والذهبي بالتساهل في حديث : (يَا مُحَمَّدُ، عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ):

وقول الأستاذ الألباني في سلسلة الأحاديث

الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها[28]، بعد نقله تصحيح الحاكم والذهبي للحديث: (وهو من تساهلهما وخاصة الذهبي! فإنه أورد زافرا هذا في " الضعفاء " وقال: " قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه ". وقال الحافظ: " صدوق كثيرالأوهام) **فيه نظر**؛ بل هذا لا يليق قوله على الإمامين المبرزين . الحاكم والذهبي . في علم الحديث وعلله، ودقائقه وغوامضه؛ فإن الإمام الذهبي لم يقتصر فقط على الرواة الضعفاء في كتابه المغني في الضعفاء والديوان، بل ذكر الثقات الذين تكلّم فيهم أو من فيهم بعض الضعف أو من تُعنّت بتضعيفهم، وهم ثقات، وزافر منهم ، فقال في مقدمة كتابه المغني[29] بأنه: (احتوى على ذكر الْكَذَّابين الوضاعين، ثمَّ على ذكر المتروكين الهالكين ثمَّ على الضُّعَفَاء من الْمُحدثين والناقلين ثمَّ على الكثيري الْوَهم من الصَّادِقين ثمَّ على الثِّقَات الَّذين فيهم شَيْء من اللين أَو تعنت بِذكر بَعضهم أحد من الحافظين ثمَّ على خلق كثير من المجهولين)، وقال أيضاً في مقدمة كتابه الديوان: (فهذا" ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين" وخلق من المجهولين، وأناس ثقات فيهم لِين، على ترتيب حروف المعجم)[30]، فهل يعدّ هذا من تساهله ؟! ولأجل ذلك فهو يرى أن زافراً تكلِّم فيه وهو ثقة عند جماعة، فأقل أحواله أنه مختلف فيه، ويقال له: المضعّف، قال الحافظ الذهبي عن زافر في هذا الكتاب: (سمِعَ ابْن جريج **وَثَّقَهُ جمَاعَة، وَضَعفه آخَرُونَ**) [31]، وقال عنه أيضاً: (فيه ضعف، وثّقه أحمد) [32]، فتصحيح الحافظ الذهبي للحديث الذي أخرجه الإمام الحاكم لا يُخل بشرطه في كتابه المغني والديوان بذكره لزافر؛ إذ لا يلزم أن يكون عنده ضعيفاً.

المبحث الثاني:

مناقشة قول الحافظ ابن حجر في زافِر، والتعقيب على تضعيف الأستاذ الألباني لزافر

المطلب الأول:

مناقشة قول الحافظ ابن حجر في زافر:

قول الحافظ ابن حجر في زافر:

قال الحافظ **ابن حجر** . رحمه الله . : (زافر بالفاء بن سليمان الإيادي أبو سليمان القُهُسْتاني بضم القاف والهاء وسكون المهملة سكن الري ثم بغداد وولي قضاء سجستان، **صدوق كثير الأوهام**، من التاسعة) [33]، ومن خلال تتّبع بعض الرواة . كنماذج فقط وإلا فهم كثير . الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر من المرتبة الخامسة وما بعدها، وأحياناً ما قبلها، وهم من الضعفاء حسب كتابه التقريب، هم من الذين اختلفت فيهم آراء أهل الجرح والتعديل وتباينت، نجد أنّه حسّن حديثهم مع التصريح بأنهم قد اختلف فيهم تعديلا وجرحاً، وهذا يدل على أن له منهجاً خاصاً في تقريب التهذيب، وأنه لا يصح الاقتصار عليه خصوصا في الرواة الذين اختلف فيهم، وإليك بعض النماذج الذين صرّح الحافظ بأن الواحد منهم صدوق كثير الوهم أو الخطأ، ومع هذا حسّن حديثهم في كتبه الأخرى؛ وبيّن أنه اختُلف فيهم:

1- شَهْرُ بن حَوْشَب الشامي: قال الحافظ ابن حجر فيه: (شهر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، **صدوق كثير الإرسال والأوهام،** من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة) [34]، وقال عن حديث رواه: (من قال في دبر كل صلاة الصبح، وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير، عشر مرات ... الحديث) : (**حسن غريب**... وسنده مضطرب، وشهر بن حوشب مختلف فيه. قال النسائي بعد تخريجه: شهر ضعيف) [35]، وقال أيضاً عند حديث: (لَا تَستَقبِلُوا القِبْلَةِ وَلَا تَسْتَدْبروُهَا): (هذا **حديث حسن** .أخرجه... ورواته ثقات، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وحكى الترمذي عن البخاري أنه صححه، ومع ذلك فقال الترمذي: حسن غريب، وذلك لمكان ابن إسحاق، فإنه إمام في المغازي، **وأما في غيرها فمختلف فيه،** وحديثه مع ذلك لا ينزل عن درجة الحسن بشرط السلامة من التدليس، وهذا مما لم يدلّس فيه) [36].

2- حُيَي بن هانئ المصري: قال الحافظ أيضاً عن الراوي ما نصه: (حُيَي بن هانئ بن ناضر بنون ومعجمة، أبو قَبِيْل بفتح القاف وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة، المعافري، المصري، **صدوق يهِم،** من الثالثة، مات سنة ثمان وعشرين بالبرلس) [37]، وقال عنه عند حديث من طريقه : (يا رسول الله، إن المؤذنين يفضلوننا) : (هذا **حديث حسن.** . . ورجاله موثقون من رجال الصحيح إلا حُيَي – وهو بضم المهملة وفتح المثناة التحتية وبعدها مثلها مثقلة– ابن عبد الله معافري مصري، **مختلف فيه،** ضعّفه البخاري، وليّنه أحمد والنسائي. وقال ابن معين وابن عدي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات) [38].

3- معاوية بن صالح الحضرمي: قال الحافظ عنه: (معاوية بن صالح بن حدير بالمهملة مصغر الحضرمي أبو عمرو، وأبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس، **صدوق له أوهام،** من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين وقيل بعد السبعين.) [39]، وقال الحافظ عند حديثه: (قمتُ مع النبي ﷺ فبدأ فاستاك وتوضأ... الحديث): (قول الشيخ . النووي .: هذا حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي في سننهما والترمذي في الشمائل بأسانيد صحيحة، فيه نظر من وجهين: أحدهما: الحكم بالصحة، فإن عاصم بن حميد ليس من رجال الصحيح، وهو صدوق مُقل، الثاني: أنه ليس له في هذه الكتب الثلاثة طريق إلا هذه، فمداره عندهم على معاوية ابن صالح بالسند المذكور، فليس ثم أسانيد صحيحة بل ولا دونها، **ومعاوية بن صالح وإن كان من رجال مسلم: مُختلف فيه، فغاية ما يوصف به أن يُعدّ ما ينفرد به حسناً،** وتعدد الطرق إليه لا يستلزم مع تفرده تعدد الأسانيد للحديث بغير تقييد به، والعلم عند الله) [40].

4- يزيد اليشكري: قال الحافظ عنه: (يزيد بن

كيسان اليشكري أبو إسماعيل أو أبو منين بنونين مصغّر الكوفي، **صدوق يخطئ**، من السادسة)[41]، وقال الحافظ عند حديثه الموقوف عن ابن عمر رضي الله عنهما: (إن ابن عمر رضي الله عنهما مرّ على رجل يبيع غنيمات له...الحديث): **(صحيح موقوف)** [42].

5- عيسى بن أبي عيسى : (أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتّجر إلى الري، **صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة**، من كبار السابعة، مات في حدود الستين) [43]، وقال عند حديث: (ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا): **(حديث حسن** ....أبو جعفر اسمه عيسى بن ماهان: **مختلف فيه كذا**، وكذا في شيخه) [44].

6- **فليح بن سليمان الخزاعي**: قال الحافظ عنه: (فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني، ويقال: فليح لقب، واسمه عبد الملك، **صدوق كثير الخطأ**، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة ع) [45]، وقال الحافظ عند باب من خالف الطريق من صحيح البخاري : (تفرّد به شيخه فليح، **وهو مضعّف عند بن معين والنسائي وأبي داود، ووثقه آخرون، فحديثه من قبيل الحسن**، لكن له شواهد من حديث بن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح) [46].

المطلب الثاني:

التعقيب على تضعيف الأستاذ الألباني لزافر:

قال الأستاذ الألباني : عند تخريجه لحديث: (لا تَدْخُلْ على النِّسَاءِ إلا بإذنٍ. قاله لأنس صبيحةَ اليومِ الذي احتَلَمَ فيه)، (منكر بهذا التوقيت أخرجه الطبراني فيه المعجم الصغير (ص 51 – هندية) وفي " الأوسط " (1 / 167 / 2 / 3119) ، وابن عدي في " الكامل "(3 / 232)، والخطيب في " تاريخ بغداد " (8 / 495) ، وابن عساكر في" التاريخ " (3 / 164) من طريق زافر بن سليمان: ثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أنس قال: لما كان صبيحة اليوم الذي احتلمت فيه؛ أخبرت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: فذكره، قال: فما أتى علي يوم كان أشد منه. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ قال الهيثمي في " المجمع " (4 / 326) :" رواه الطبراني في " الصغير " و " الأوسط "، وفيه زافر بن سليمان؛ وهو ثقة، وفيه ضعف لا يضر، وبقية رجاله ثقات "! كذا قاله، والحق أن الضعف الذي فيه يضر؛ لكثرة وهمه؛ يدلك على ذلك أقوال الأئمة الآتية:

الأول: قال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى:" ولزافر غير ما ذكرت، وأحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع

عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه ".

الثاني: قال ابن حبان في " الضعفاء " (1 / 315):

" كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار، على صدق فيه، والذي

عندي في أمره: الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتنكّب ما انفرد به من الروايات ".

الثالث: قال الساجي: " كثير الوهم ".

الرابع: النسائي؛ فقد أورده في " الضعفاء والمتروكين "، وقال:" عنده حديث منكر عن مالك " قلت: وهو هذا؛ كما قال الحافظ في ترجمته من " التهذيب " (3 / 304) . وليس نكارة الحديث من جهة تفرد زافر به فقط، ولو أن هذا يكفي في ذلك على مذهب من يطلق النكارة على ما تفرد به الضعيف – كما هو مذهب أحمد –، وإنما هو من جهة مخالفته أيضاً للثقات. فقد جاء من غير طريق عن أنس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له:

" لا تدخل عليّ . . . "، بمناسبة نزول آية الحجاب في قصّة بنائه ﷺ) [47].

والجواب عنه من عشرة وجوه:

أولاً : نقْلُ الأستاذ الألباني كلام من جرّح راوي الحديث زافر فقط دون من وثّقه وهذا لا يصح في منهج أهل الحديث، وكأنّ الرجل لم يذكر بخير قط، فالإنصاف ذِكر ما قِيل في الرّاوي ولو كان مُخالفاً لما يذهب إليه، والكلام في الرُواة قنطرة خطيرة، وانظر ما قاله ابن عدِي من التضعيف له والتوثيق معاً، ترى طريقة الأئمة الكبار من أهل الورع والتقوى، وبالأخص من حامل السُنّة المشرّفة، فقد قال الإمام **ابن الصلاح** . رحمه الله . : (علم الحديث علمٌ شريفٌ، يُناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشِّيَمِ، ويُنافِرُ مَساوِئَ الأخلاق ومَشَايِنَ الشِّيَمِ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا) [48].

فهُنا نقلَ عن أربعة من أهل الحديث تجريح زافر، دون أن ينقل ولو كلمة واحدة لمن وثّقه !! وهم أكثر عدداً !! فهل هذا يُقبل؟!

ثانياً : إن معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل في الرجل الواحد مهمٌ جداً ؛ لإنصاف هذا الراوي، وعدم كتْم ما قِيل فيه جرحاً أو تعديلاً، والاقتصار على نقل الجرح في الراوي الواحد الذي اختلفت فيه أقوالهم واجتهاداتهم يُعدّ كتماناً للعلم ! على أن لأهل العلم أيضاً من أهل الحديث بيان وتفصيل فيمن يُؤخذ بكلامه في الرواة، فليس الأمر على الإطلاق؛ لأن الكلام على الرواة قائم على ميزان دقيق، ولهذا قسَّموا من تكلّمَ في رواة الأحاديث، من حيث التعنّت والتساهل والتوسّط في الألفاظ جرحاً وتعديلاً، ومَنْ يُقبل قوله مُفرداً أو جماعة، أو مفسراً أو غير مفسّر، قال **الحافظ الذهبي** . رحمه الله . : (إن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

1 – قسم تكلّموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

2 – وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

3 – وقسم تكلّموا في الرجل بعد الرجل كابن عُيينة والشافعي، والكلُّ أيضاً على ثلاث أقسام:

1 – قسم منهم في الجرح متثبّت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، **فهذا اذا وثّق شخصاً فعَضّ على قوله بناجذيك، وتمسّك بتوثيقه.** وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقَهُ غيرُه على تضعيفه؟ إن وافقه ولم يوثّق ذلك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيف، وإن وثّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجرحه إلا مفسراً يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا: هو ضعيف، ولم يوضّح سبب ضعفه، وغيره قد وثّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، **وابن معين وأبو حاتم** والجوزجاني مُتعنِّتون.

2 – وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي مُتساهِلُون.

3 – وقسم كالبخاري واحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي مُعتدِلون ومُنصفون) [49].

ثالثاً: الحديث الذي ذكره الألباني: (لا تَدْخُلْ على النِّسَاءِ إلا بإذنٍ) لم يتوسّع في عزوه وتخريجه، وقد أخرجه أيضاً آخرون من طريق زافر منهم: أبو الشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا[50]، وابن المقرئ في المعجم لابن المقرئ[51]، وأبو صالح الجهني في نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث[52]، والخِلَعي في الفوائد الحسان الصحاح والغرائب[53]، وأبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان[54]، وأبوبكر الإسماعيلي في المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي[55] كلهم من غير زيادة (إلّا بإذن).

رابعاً : قوله : (منكر بهذا التوقيت) . أي: قوله في الحديث إلا بإذن .، ثم عزوه لمن أخرجه للجميع كأنّهم أخرجوه بهذه الزيادة (إلّا بإذن)، وهذا فيه إيهام، مع أنه لم يروه بهذه الزيادة إلا ابن عدي والخطيب وابن عساكر فقط ! فهل هذا الإيهام مقبول في تخريج علمي؟ !

خامساً: وقوله: (منكر بهذا التوقيت) لا تُوجد نكارة في زيادة (إلّا بإذن)، وهو التوقيت الذي ذكره ، فهي تفيد الاستثناء، والمستثنى لا يتنافى مع المستثنى منه، فمن قِيل له: لا تدخل على النساء، ثم قيل له: إلا بإذن، أو ذكر الاستثناء متصلاً، فليس فيه منع دخوله مطلقاً بل استثني منع الدخول إلّا بإذن؛ لأجل أن يحتجبن النساء، ولا يكنّ كاشفات ونحو ذلك، **ولا يلزم منه الخلوة بهنّ أو الجلوس معهنّ**؛ لأن أنس بن مالك رضي الله عنه كان يخدم النبي ﷺ، فيدخل بيته لقضاء حاجته، فلهذا لمّا احتلم أنس رضي الله عنه أمره الرسول ﷺ أن لا يدخل عليهنّ، فإذا أراد الخدمة فليستأذن، فأين النكارة إذن ؟ بل الزيادة في رواية : (إلا بإذن) مخصّصة للروايات

الأخرى العامة التي ليس فيها استثناء، فإن الاستثناء من ألفاظ التخصيص، ولا تعارض بين العام والخاص، قال الإمام **أبو المظفر السمعاني** . رحمه الله .(المتوفى: 489هـ): (قال الأصحاب: أن التخصيص من العام كالاستثناء من المستثنى منه والقرينة المتصلة كالقرينة المنفصلة؛ لأن كلام الشرع وأن تفرق في المورد وجب ضم بعضه إلى بعض وبناء بعضه على بعض، ثم صح الاستثناء ما بقى من اللفظ شيء فكذلك التخصيص) [56].

فالتخصيص هو جواز الدخول على النساء إذا كان بإذن، وهو الاستئذان قبل الدخول عليهنّ، حتى يحتجبن ويتسترن؛ لأنهن في بيوتِهنّ، ولعلّ هذا يدل على أن بلوغ أنس كان بعد نزول آية الحجاب؛ لأن الاستئذان جعل من أجل النظر، كما سيأتي.

سادساً: نقله لكلام الحافظ ابن عدِي . رحمه الله . في الكامل فيه تمويه، كما تقدّم نقل كلامه كاملاً فيه ، فهو يرى أن له أوهاماً كثيرة ، ولم يسكت بل قال فيه : وهو صَدُوقٌ، ثم اعتبر بحديثه مع تضعيفه .

وقد قال في أول كتابه : (وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، **ومَنِ اُخْتُلِفَ فيهم)** [57]، وذكر في ترجمة أحمد بن مُحَمد بن سَعِيد أبو العباس الهمداني، المعروف بابن عقدة : (ولم أجد بُداً من ذكره؛ لأني شرطتُ في أول كتابي هذا؛ أن أذكر فيه **كلّ من تكلّم فيه** متكلّم ولاَ أُحابي، ولولا ذاك لم أذكره للذي كان فيه من **الفضل والمعرفة)** [58]، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[59] في ترجمته . أي: ابن عقدة .: (قال ابن عدي: صاحب معرفة وحفظ، وتقدّم في الصنعة، رأيتُ مشائخ بغداد يسيئون الثناء عليه، ثم قوّى ابن عدي أمره، وقال: لولا أني شرطت أن أذكر كل من تكلّم فيه، يعني لا أحابي لم أذكره؛ للفضل الذي كان فيه من الفضل والمعرفة، ثم لم يسق له ابن عدي شيئا منكراً).

وقد عاتب العلامة اللكنوي . رحمه الله . من اعتمد على الكامل لابن عدي، فوجدَ راوٍ فحكم عليه بالضّعف، دون النظر والتحقيق، ودون البحث فيما قيل فيه من أُمّهات كتب الرجال ، وهو حال من يقتصر على المختصرات فقط ، قال اللكنوي: (قد أكثر عُلَماء عصرنا من نقل جروح الرواة من ميزان الِاعْتِدَال مع عدم اطلاعهم على أنه ملخّص من كَامِل ابْن عدي وَعدم وقوفهم على شروطهما فِيهِ فِي ذكر أحوال الرِّجال، فوقعوا به فِي الزلل، وأوقعوا النَّاس في الجدل؛ فإن كثيراً مِمَّن ذكر فِيهِ ألفاظ الْجرح معدود فِي الثِّقَات، سالم من الجرح فليتبصّر الْعَاقِل، وليتنبه الغافل، وليتجنب عن الْمُبَادرة إلى جرح الرواة بمُجرَّد وجود ألفاظ الْجرْح فِي حقه فِي الْميزان، فإنه خسران أَيّ خسران.

قَالَ الذَّهَبِيّ فِي ديباجة مِيزَانه : وفِيه من تكلم فِيهِ مَعَ ثقته وجلاله بأدنى لين وباقل تجريح فلولا أن

ابن عدي أو غيره من مُؤَلَّفِي كتب الْجرْح ذكرُوا ذَلِك الشَّخص لما ذكرته لِثِقَتِهِ ولم أرمن الرأي أن أحذف اسم واحد ممَّن لَهُ ذكر بتليين ما فِي كتب الائمة الْمَذْكُورين خوفًا من أن يتعقب عَليّ لَا انى ذكرته لضعف فيه عنْدِي انْتهى.

وَقَالَ فِي آخر مِيزَانه: فأصله وموضوعه فِي الضُّعَفَاء وفيه خلق من الثِّقَات ذكرتهم؛ للذّب عَنْهُم أوْ لَأن الْكَلَام غير مُؤثّر فيهم ضعفاً)[60]، ثم نقل اللكنوي عن الحافظين العراقي والسخاوي ما يؤيّد ما ذكره، اقتصرت على ما تقدم ففيه كفاية.

سابعاً: نقلُه عن الإمام ابن حِبّان فيه تمويه للقارئ ، وإليك كلامه كاملاً:

قال الإمام ابن حبان . رحمه الله .: (زافر بن سليمان الإيادي كنيته أبو سليمان وهو الذي يقال له القوهستاني كان أصله من قوهستان، وولد بالكوفة ثم انتقل إلى بغداد، ثم صار إلى الرّي، وأقام بها يروي عن شعبة ومالك، كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار **على صِدْق فيه،** والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتُنكّب ما انفرد به من الروايات) [61].

فقد ذكر روايته عن شعبة ومالك، ثم ذكر غلطه، ولعل سياق ابن حبان هذا يدل على كثرة غلطه في الراويين المذكوين، ولهذا نسبوه . أي زافر . للغلط والشذوذ فيما رواه عن شعبة ومالك دون غيرهما . على رأي من يقول بذلك ،. ولهذا نسب النسائي تفرده عن مالك، وممّا يؤيد هذا الذي ذكرته أيضا: ما رواه ابن عدي واستنكره من رواية زافر عن مالك وشعبة، قال ابن عدي في رواية زافر عن مالك:

حدثنا الهيثم بن خلف الدوري، حدثنا محمد بن حميد، حدثنا **زافر بن سليمان، حدثنا مالك بن أنس،** عن يحيى بن سعيد، عن أنس قال: لما كان صبيحة اليوم الذي احتلمت فيه أخبرت النبي ﷺ، فقال: (لاَ تَدْخُلْ عَلَى النِّسَاءِ إلاَّ بِإِذْنٍ فَمَا أَتَى عَلَيَّ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْهُ).

ورُوِي هذا الحديث عن زافر مع بن حميد عبد الله بن الجراح القوهستاني، **وهو صدوق،** وابن حميد فيه ضعف ذكر عن عبد الله بن الجراح أبو عبد الرحمن النسائي ولم يرو هذا عن مالك غير زافر [62]. وقال أيضاً في رواية **زافر عن شعبة:**

حدثنا علي بن أحمد الجرجاني بحلب، حدثني أبي، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا **زافر بن سليمان عن شعبة،** عن أبي التياح، عن أنس أن النبي ﷺ صلى على بساط.

قَالَ ابنُ عَدِي: وهذا يروي عن شعبة عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ صلّى على حصير، وقال زافر عن شعبة، عن أبي التياح، عن أنس أن النبي ﷺ صلّى على بساط **فخالف في الإسناد والمتن** [63].

وقال الحافظ **ابن حجر** : (والحديث الذي أنكر عليه عن مالك هو عن يحيى بن سعيد عن أنس لما كان اليوم الذي احتلمت فيه الحديث،

قال البخاري تفرد به عن مالك) [64].

ولِمَا سبق صحّح الحاكم وغيره إسناده فيما يرويه عن غيرهما كحديث: (عِشْ ما شئتَ فإنّك ميّت) المُتقدّم، فقد رواه عن محمد بن عيينة، وحديث: عرفات المُتقدّم، فقد رواه عن أبي سنان، وقد صحح إسناده البوصيري.

ونقلُهُ عن الساجي قوله: كثير الوهم، نقله عنه الخطيب[65]، فليس فيه مزيد على كلام ابن عدي.

ثامناً: قوله: وليس نكارة الحديث من جهة تفرد زافر به فقط...الخ: فالنسائي . رحمه الله . قصرَ نكارته روايته عن مالك فقط [66]، ولكن الألباني عمّم من غير برهان ولا دليل، وما قاله الإمام النسائي في تفرد زافر هو عن مالك فقط، وذلك في حديث الدخول على النساء، ويدل على ذلك ما ذكره الإمام ابن عدي كما تقدم ذكره قريباً، فقد روى هذا الحديث وقال: (وروي هذا الحديث عن زافر مع بن حميد عبد الله بن الجراح القوهستاني، وهو صدوق، وابن حميد فيه ضعف **ذَكَرَ عن عبد الله بن الجراح أبو عبد الرحمن النسائي: ولم يرو هذا عن مالك غير زافر**) [67].

ويدل على هذا أيضاً رواية الخطيب عن النسائي قوله هذا، ثم روايته الحديث: (لا تدخل على النساء إلّا بإذن)، وقال: قال أبو قريش، يعني محمد بن جمعة، ذُكِر هذا الحديث **لمحمد بن إسماعيل البخاري**، فقال: ما أحسنه، ما أدري كيف وقع عليه زافر، وليس هذا حديثا يرويه أحد عن مالك إلا زافر[68]، ونقل الإمام المِزّي عن الإمام النسائي . رحمهما الله . أنه قال عن زافر: لَيْسَ بذاك القوي[69]، وهذا ألين ألفاظ الجرح، ولم يشر له الألباني، ولكنه لم يرتض تصحيح الهيثمي لحديثه، وقال: والحق أن الضعف الذي فيه يضر. قال الحافظ **ابن الصلاح** . رحمه الله . : (وربما قيل: ليس بذاك القوي فلان فيه أو: في حديثه ضعف. وهو في الجرح أقل من قولهم فلان ضعيف الحديث)، قال الحافظ العراقي موضحا بعد كلام ابن الصلاح: (فمن الرتبة الأولى وهى ألين ألفاظ الجرح قولهم فلان ليس بذاك وفلان ليس بذاك القوى وفلان فيه ضعف وفلان في حديثه ضعف) [70].

ولا يخفى على المطلع على كتب الجرح والتعديل أن الإمام النسائي يُعدّ من المتشددين في الجرح، فيغمز الراوي بأدنى جرح أو غلط أو وَهِم، ومَنْ يسلم مِن اليسير من ذلك ؟ قال الحافظ **ابن حجر**- رحمه الله . : (وقرأتُ بخط الذهبي في الميزان: والنسائي مع تعنته في الرجال قد احتج به والجمهور على توهينه . أي: الحارث الأعور . مع روايتهم لحديثه في الأبواب) [71].

تاسعاً: قول الأستاذ الألباني : (وإنما هو من جهة مخالفته أيضاً للثقات. فقد جاء من غير طريق عن أنس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له:" لا تدخل عليّ..."، بمناسبة نزول آية الحجاب ..الخ)، ليست هناك أيّ مخالفة للثقات، فالرواية التي ذكرها ولم يعزها، فقد

أخرجها الطبراني [72]، قال الإمام الطبراني . رحمه الله : (حدثنا كوشاذ بن شهردان أبو نصر الأصبهاني، حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: أنا أول الناس، علِمَ بآية الحجاب، لما نزلت قال لي رسول الله ﷺ: « **لَا تَدْخُلْ عَلَى النِّسَاءِ** »، فما مرّ عليّ يوم كان أَشَدَّ منه لم يروه عن الزهري إلا صالح)، وأصل الحديث عند البخاري في صحيحه[73]، وجاء فيه : (**كُنْتُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِشَأْنِ الحِجَابِ حِينَ أُنْزِلَ**، وقَد كَانَ أُبَيُّ بْنُ كَعْب يسْأَلُنِي عَنْهُ، وكَانَ أَوَّل ما نزل فِي مُبْتَنَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِزَيْنَب بِنْت جَحْشٍ، (أَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا عَرُوسًا، فَدَعَا القَوْمَ فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ ثُمَّ خَرَجُوا، وَبَقِيَ مِنْهُمْ رَهْطٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَطَالُوا المُكْثَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ وَخَرَجْتُ مَعَهُ كَيْ يَخْرُجُوا، فَمَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَشَيْتُ مَعَهُ، حَتَّى جَاءَ عَتَبَةَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَتَفَرَّقُوا، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى بَلَغَ عَتَبَةَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَظَنَّ أَنْ قَدْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا، **فَأُنْزِلَ آيَةُ الحِجَابِ، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا**)، فأين المخالفة ؟ إذْ رواية الاحتلام لا تتعارض مع آية الحجاب، وفي كلتا الحالتين منع النبي ﷺ أنساً رضي الله عنه من الدخول على نسائه ، فاحتلامه علامة على بلوغه ، فيمنع من الدخول على النساء، والخلوة بهنّ، ولعلّ هذا حصل له بعد نزول آية الحجاب؛ لدلالة الحديث على ذلك ، فلمّا نزلت آية الحجاب جعل النبي ﷺ الستر بين أنس ونسائه، وهذا لا يمنع من ثبوت منعه من الدخول عليهن من قبل؛ لأجل البلوغ ، فالدخول عليهن شيء، ووجوب الستر عليهن شيء آخر، فأيّ مخالفة ؟!

فحديث الاحتلام متعلّق بالدخول على النساء إلا بإذن لأجل خدمة النبي ﷺ ولا يلزم من دخوله بيته دخوله على نسائه، وإنما الإذن؛ لأجل الستر، وحديث نزول الحجاب متعلّق بالحجاب، ووجوب الستر على النساء، ولهذا قال أنس رضي الله عنه: (فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا)، فلا تعارض ولا شذوذ .

عاشراً: وقوله: (مخالفته أيضاً للثقات) قول مُرسل ، وكلام مُطلق ما أسهله، وما أصعب إثباته !! فكم هذه المخالفات حتى يرد حديثه بسببها ؟! ثم ذكر حديثاً واحداً فقط !! فأين سائر الأحاديث التي رواها زافر ووافق الثقات ولم يخالفهم ؟ وهل خالف الثقات في حديثٍ من طريقه عن أبي سنان: (**وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمُخَضْرَمَةِ بِعَرَفَاتٍ**) [74]؟ وحديث من طريقه عَن شُعْبَة: (**مَا جلس قوم مَجْلِسا لم يصل فِيهِ على النَّبِي ... الحديث**) [75]، وحديث من

طريقه عن عبد العزيز بن أبي رواد: **(من كنوز البر كتمان المصائب...الحديث)** [76]، وحديث من طريقه عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَائِدَ: **(كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَحْجُبُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِلَّا الْجَنَابَةُ)** [77]، وحديث من طريقه عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ: **(مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الْإِيمَانِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي)** [78]، وغيرها من الأحاديث التي لم يشذ في روايتها زافر.

قَالَ الحافظ أَبُو حفص عُمَر بْن أَحْمَدَ بْن عُثْمَان **بْن شاهين** . رحمه الله . (المتوفى: 385هـ) بعد نقله لكلام أهل الحديث في حمّاد بن نجيح توثيقاً وتضعيفاً: (وهذا الكلام والخلاف في حمّاد بن نجيح، مقبول من أحمد، ويحيى . ابن معين .؛ **لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد، فالقول قولهما، وهو في عداد الثقات، ولا يرجع إلى قول آخر معهما)** [79]، ولا تبعدُ عنك كلمة الحافظ الذهبي سابقاً في مثل ابن معين: اذا وثّق شخصاً فعَضّ على قوله بناجذيك، وتمسّك بتوثيقه.

قال الحافظ **الذهبي** . رحمه الله .: **(إذا وثّق أبو حاتم رجلا، فتمسّك بقوله،** فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنّت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال (الصحاح): ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك) [80].

أقول: وزافر بن سليمان . رحمه الله تعالى . قد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فالقوق قولهما، ولا يشقى من أخذ بكلامهما، بل قولهما في زافر هو القول الصحيح والرأي الصواب . والله أعلم .، هذا وقد وثقة أيضاً: أبو داود، والدارقطني، وأبو حاتم الرازي، وأبو يعلى الخليلي، وغيرهم.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج:

1- ليس كل راو أو حديث يذكره الإمام ابن عدي . رحمه الله . في كتابه الكامل ، فهو ضعيف؛ إذْ ذكر في أول كتابه أنه سيذكر فيه: كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، ومَنِ اُخْتُلِفَ فيهم. وزافر اختلف فيه.

2- ضرورة معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي الواحد؛ إذْ لا يَجتمِعُ اثنانِ عَلَى توثيقِ ضعيف، ولا عَلَى تضعيفِ ثقة. وإنما يقعُ اختلافُ أهل الحديث في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف.

3- الحَاكمُ من أهل الجرح والتعديل يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، فالحكم على الأحاديث اجتهاد.

4- زافر بن سليمان . رحمه الله تعالى . قد وثقه جماعة من أهل الحديث منهم: أحمد بن حنبل،

ويحيى بن معين ، وأبو داود، والدارقطني، وأبو حاتم الرازي، وأبو يعلى الخليلي، وغيرهم، وتكلّم فيه جماعة منهم: ابن حِبّان، وابن عَدِي، والسَاجي، ومع قولهم فيه إلّا أنه يُعتبر بحديثه عندهم ، ويقبل في الشواهد والمتابعات.

والقول الذي تطمئن إليه النفس هو توثيق زافر بن أبي سليمان، وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن، وهذا هو الصحيح . والله أعلم .

ثانياً : التوصيات:

1- أوصي إخواني الباحثين بالتأني في الكلام على الأحاديث والرُواة ؛ فإنه قنطرة خطيرة، ووجوب الاستيعاب والتوسّع في كتب الرواة والرجال عند الكلام على الراوي الواحد.

2- وأوصي طلاب العلم بضرورة معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل؛ لإنصاف الرواة، وعدم كتْم ما قِيل فيهم جرحاً أو تعديلاً، ولأهل العلم من أهل الحديث بيان وتفصيل فيمن يُؤخذ بكلامه في الرواة، فليس الأمر على الإطلاق؛ لأن الكلام على الرواة قائم على ميزان دقيق، ولهذا قسّموا من تكلّمَ في رواة الأحاديث، من حيث التعنّت والتساهل والتوسّط في الألفاظ جرحاً وتعديلاً، ومَنْ يُقبل قوله مُفرداً أو جماعة، أو مفسراً أو غير مفسّر، فكل ذلك يجب الالتزام به.

الهوامش:

(1) أخرجه ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال، واللفظ له،4/ 204، وأبو نعيم الأصبهاني، تاريخ أصبهان،1/ 196، والبيهقي، شعب الإيمان، 379/4، وقال عقبه: هذه الأسانيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه في هذا المعنى إذا ضممتهن إلى ما روي في هذا الباب، عن غيره أخذت قوّة، والله أعلم .

(2) انظر : الخطيب ، تاريخ بغداد ،495/8 ، والمزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، 9/ 269، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 84/12.

(3) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 663/2.

(4) سورة التحريم: آية 6 .

(5) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 301/2، حديث رقم 936.

(6) انظر: تقريب التهذيب، ص213، ولم تذكر الكتب التي ترجمة لزافر سنة ولادته ولا وفاته . والله أعلم . .

(7) التعديل: التّزكية، عدّله في روايته، أي: زكّاه وأثنى عليه خيراً، والجرح : القدْح والذّم، والتجريح ضد التعديل . انظر: السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 9/2، 23/2، 48.

(8) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، 451/3، والضعفاء الصغير له، 48، وابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين،315/1، والخطيب، تاريخ بغداد ،456/2، والذهبي، ميزان الاعتدال،2/ 64، وابن حجر العسقلاني لسان الميزان ، 9/ 76، والسيوطي، اللآلئ المصنوعة 2/ 28 ، والخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال 329.

(9) سبق تخريجه.

(10) عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ترجمة برقم (2825)3/ 625.

(11) ص413. برقم (587).

(12) الدوري، تاريخ ابن معين، 4/ 354 ، 358، 364، وانظر: المزي، تهذيب الكمال ، 9/ 269.

(13) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 380/2 ، برقم (2699).

(14) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، 157، وانظر: السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث ، 115/2.

(15) يوسف الصالحي ابن المِبْرَد الحنبلي، ترجمة رقم (307) ص55.

(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 26/5.

(17) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 663/2.

(18) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، 207/3.

(19) 7/ 57 .

(20) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين مع التلخيص للذهبي، 360/4.

(21) الهيثمي، مجمع الزوائد، 2/ 253.

(22) المصدر السابق، 4/ 326.

(23) أخرجه الطبراني، في معجمه الأوسط ، 4/ 306.

(24) المنذري، الترغيب والترهيب،1/ 589.

(25) السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، 27/2 . 28، وانظر: السخاوي، المقاصد الحسنة ، 456.

(26) ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، 105/2 . 106.

(27) الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين،8/ 169، وانظر: الغماري ، المداوي عن علل المناوي ،112/1.

(28) 2 / 483 . 484 .

(29) 1/ 4.

(30) الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، ص1 .

(31) الذهبي، المغني في الضعفاء1/ 236 .

(32) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 400، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/ 63.

(33) تقريب التهذيب، 213، برقم 1979.

(34) المصدر السابق، 296، برقم 2830.

(35) ابن حجر، نتائج الأفكار، 2 / 305.

(36) ابن حجر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، 115/2 . 116.

(37) ابن حجر، تقريب التهذيب، 185، برقم 1606.

(38) ابن حجر، نتائج الأفكار، 1/ 377.

(39) ابن حجر، تقريب التهذيب،296، برقم 2830.

(40) ابن حجر، نتائج الأفكار، 2 / 73.

(41) ابن حجر، تقريب التهذيب،604، برقم 7767.

(42) ابن حجر، المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ، 7/ 347.
(43) ابن حجر، تقريب التهذيب،629، برقم 8019.
(44) ابن حجر، نتائج الأفكار، 2/ 129.
(45) ابن حجر، تقريب التهذيب، 448، برقم 5443.
(46) ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 472/2 .
(47) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، 12/ 578.
(48) ابن الصلاح ، معرفة أنواع علوم الحديث، 344.
(49) الذهبي، ذِكرُ من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، 171 . 172، طبع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، وانظر أيضاً : الذهبي، الموقظة 83 .
(50) ص75، برقم 244.
(51) ص ص101، برقم 240.
(52) ص 146، برقم 1653
(53) ص6، برقم 5.
(54) 2/ 137، برقم 1316.
(55) 2/ 705، برقم 328.
(56) السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، 182/1، وانظر: العطار حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع41/2، والتفتازاني شرح التلويح على التوضيح ، 81/2 .
(57) الكامل، 78/1.
(58) المصدر السابق 1/ 339.
(59) 1/ 263.
(60) اللكنوي ، الرفع التكميل في الجرح والتعديل، 339 342.
(61) ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 315/1 . 316، ترجمة برقم(383).
(62) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،4/ 203.
(63) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،205/4، وانظر: ما ذكره الحافظ الذهبي من حديثه عن مالك في ميزان الاعتدال، 2/ 64.
(64) تهذيب التهذيب،304/3 . 305.
(65) الخطيب، تاريخ بغداد ، 9/ 523 .
(66) النسائي، انظر: الضعفاء والمتروكون ، ص 43.
(67) ابن عدي، الكامل203/4.
(68) الخطيب، تاريخ بغداد ، 9/ 523.
(69) تهذيب الكمال ، 9/ 270.
(70) التقييد والإيضاح مع علوم الحديث لابن الصلاح، 161.
(71) تهذيب التهذيب2/ 147، والنقل موجود في ميزان الاعتدال للذهبي عند ترجمة الحارث الأعور1/ 437، وانظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، 275 ، 279 .
(72) المعجم الصغير 2/ 51.
(73) كتاب: النكاح، بَابٌ: الوَلِيمَةُ حَقٌّ، برقم 5166.
(74) سنن ابن ماجه ، أبوبا المناسك، باب: الخطبة يوم النحر، برقم 3057.
(75) النسائي، عمل اليوم والليلة للنسائي برقم 410، وانظر طرقه : السخاوي، القول البديع ، 154.
(76) أخرجه الروياني في مسنده، برقم 1447، وانظر طرقه: الغماري، فتح الوهاب بتخريج مسند الشهاب278/1، والمداوي عن علل المناوي له أيضا 30/6.
(77) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، 7/ 121، وانظر طرقه: ابن الملقن، البدر المنير 2/ 553 ، وابن حجر، فتح الباري 1/ 408 .
(78) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، 7/ 332، ونحوه عند الحاكم من غير طريق زافر في المستدرك، 175/2، انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، 638
(79) ابن شاهين، المختلف فيهم ص555.
(80) الذهبي، سير النبلاء، 260/13 .

المصادر والمراجع:

1- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، الكتب العلمية، ط1، 1418هـ1997م.
2- أبوبكر أحمد بن إبراهيم ، الإسماعيلي الجرجاني، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تح: د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم،ط1، 1410هـ .
3- أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،" تاريخ بغداد، " تح: بشار عواد معروف، بيروت ، دار الغرب الإسلامي.
4- أبوبكر محمد الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، المعجم لابن المقرئ، تح: أبي عبد الحمن عادل بن سعد،

الرياض، مكتبة الرشد،ط1، 1419 هـ – 1998 م.
5- أبوبكر محمد بن هارون الرُّوياني، مسند الروياني، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ط1، 1416هـ .
6- أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين، المختلف فيهم، تح: عبد الرحيم القشقري، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420هـ / 1999م.
7- أبو الحسن نور الدين علي الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1414 هـ، 1994 م.
8- أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة،، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي.
9- أبو الخير محمد عبد الرحمن السخاوي ، " فتح المغيث شرح ألفية الحديث "، (ط1، لبنان: دار الكتب العلمية،1403هـ).
10- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تح: سعد بن ناصر الشتري، السعودية، دار العاصمة، 1419هـ.
11- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ط1، 1406هـ.
12- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة – 1379هـ.
13- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبوغده، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002 م.
14- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، تح: حمدي السلفي ، الرياض، مكتبة الرشد،ط2، 1414 هـ – 1993 م.
15- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تح: حمدي السلفي، دمشق، دار ابن كثير، ط2، 1429هـ .
16- أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي " مَعْرِفَة أنواع علم الْحَدِيْث مع التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح "، ط2، صنعاء : دار اقرأ للنشر والتوزيع، 1413.1993.
17- أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي ،" المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار". تح: أشرف عبد المقصود، ط 1، الرياض: مكتبة طبرية، 1415هـ – 1995م.
18- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تح: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، القاهرة، دار الحرمين ، 1415هـ.
19- أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني ، قواطع الأدلة في الأصول، تح: محمد حسن محمد، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1418هـ . 1997م.
20- أبو حفص عمر بن علي بن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تح: مصطفى أبو الغيط وآخر، السعودية، دار الهجرة، 1425هـ.
21- أبو زكريا يحيى بن معين ، البغدادي ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،ط1، 1399 – 1979م.
22- أبو زكريا يحيى بن معين ، البغدادي، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تح: د. أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط1، 1408هـ، 1988م.
23- أَبُو صَالِحٍ، عَبْدُ اللهِ بنُ صَالِحٍ ، المِصْرِيُّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث (مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده!)، تح: خلاف محمود عبد السميع، لبنان، دار الكتب العلمية، 1423 هـ – 2002 م.
24- أبوعبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الرياض، دار المعارف، ط1، 1412 هـ / 1992 م.
25- أبوعبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1422 هـ – 2002 م.
26- أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تح: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني ، ط2، 1422 هـ – 201 م.
27- أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، عمل اليوم والليلة، تح: د. فاروق حمادة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ.

28- أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تح: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1396هـ.

29- أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، تح: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

30- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، السنن . الجامع الكبير. ، تح: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998 م.

31- أبو محمد عبد الله بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، تح: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996م.

32- أبو نعيم أحمد بن الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تح: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ-1990م.

33- أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: د. محمد سعيد عمر إدريس، الرياض، مكتبة الرشد،ط1، 1409هـ.

34- أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تح: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية، 1403هـ.

35- أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط5، 1416 هـ.

36- أحمد بن محمد الغماري ، فتح الوهاب بتخريج مسند الشهاب، تح: حمدي السلفي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ .

37- أحمد بن محمد الغماري، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، القاهرة ، دار الكتب، ، ط1، 1996م.

38- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، "شعب الإيمان"، تح: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، (ط1، دار الرشد،1423 هـ - 2003 م).

39- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي، "الجرح والتعديل "، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952م).

40- حسن بن محمد بن محمود العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ، بيروت، دار الكتب العلمية.

41- سعد الدين مسعود التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، تح: زكريا عميرات، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ط1.

42- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، للآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996م.

43- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، الترغيب والترهيب، تح: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية. 1417هـ.

44- علي بن الحسن ، أبو الحسن الخِلَعي، الفوائد الحسان الصحاح والغرائب، مخطوط، نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م.

45- محمد أبي حاتم البستي ابن حبان ،"المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، تح: محمود إبراهيم زايد، (ط1، حلب، دار الوعي، 1396هـ).

46- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، "سير أعلام النبلاء"،(ط11، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م).

47- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جده، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

48- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تح: عبد الفتاح أبو غدة ، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412 هـ.

49- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، تح: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.

50- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح: حماد بن محمد الأنصاري، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط2، 1387 هـ - 1967 م

51- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم

الحديث» تح: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر، ط4، 1410هـ، 1990م.

52- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، " ميزان الاعتدال في نقد الرجال "، تح: علي محمد البجاوي،(بيروت: دار المعرفة).

53- محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير"، تح: هاشم الندوي، (دمشق: دار الفكر).

54- محمد بن إسماعيل البخاري، الضعفاء الصغير، تح: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1396 هـ.

55- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي دار طوق النجاة،ط1، 1422هـ.

56- محمد بن يزيد أبو عبدالله ابن ماجه،القزويني، السنن، تح:محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر.

57- محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط3، 1407هـ.

58- مرتضى محمد الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.

59- مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وآخر، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،ط1، 1422 هـ - 2001 م.

60- نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف وآخر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1399 هـ.

61- يوسف الصالحي، ابن المِبْرَد الحنبلي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تح: د. روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

62- يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1400 هـ - 1980م.

zaffer ibn suleiman Between Discrediting and confirming his Reliability

Zain bin Muhammad bin Hussein AL-Aidarous

Abstract

To investigate the reliability of the Hadeeth narrators relying only on the brief books of narrators and Men (Rejaal) is not an academic scientific approach.

Thus, this research aims at reaching fair scientific results in judging this narrator zaffer ibn suleiman without imitation, and knowing and investigating the opinions of ancient and modern hadith scholars, about him.

Among the most important findings of this research is the necessity of knowing the views of all the scholars of the science Aljarah wa ta'deel (the science of discrediting and confirming the narrator's reliability).The narrator zaffer ibn suleiman was documented by so many scholars of Hadeeth such as Ahmed Bin Hanbal , Yahya bin Ma'een, Abu Dawood, Al-Dar-Gatni , etc. Despite all what they said about him, they regard his narration reliable

Key words: documentation, discrediting, narrators,.